الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتـــب الأمـــم المتـــحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2023/0042064/5

Ref: الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note dated 24 February 2023, transmitting the call for inputs to EMLER annual report to the Human Rights Council.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest considerations.

Geneva, 16th May 2023

PERMANENT MISSION OF THE STATE OF QATAR – GENEVA

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008
Email: registry@un.org/ohchr-emler@un.org
E.E. 102555/23

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10
www.ohchr.org • TEL: +41 22 928 9393 • E-MA

2023/0015797/1

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

REFERENCE: EMLER/YB/YH

The Secretariat of the United Nations International Independent Expert Mechanism mandated to advance racial justice and equality in the context of law enforcement (EMLER), presents its compliments to the United Nations Member States and has the honour to refer to Human Rights Council Resolution A/HRC/RES/47/21 of 13 July 2021, which requests the Mechanism to present an annual report to the Human Rights Council.

The 2023 report of the Mechanism will focus on Reimagining policing: Closing trust deficits, strengthening institutional oversight, adopting alternative and complementary methods to policing and the use of force, and encouraging stocktaking of lessons learned.

The Member States are invited to provide information on: laws, policies, guidelines, and procedures compliant with the international legal framework governing the use of force and firearms by law enforcement officials; promising initiatives and good practices being taken to address systemic racism in law enforcement and the criminal justice system; promising initiatives and positive or good practices on prevention and accountability measures for human rights violations by law enforcement against African and people of African descent including oversight, monitoring, and reporting of violations, gathering and publishing disaggregated data; and good practices, challenges and lessons learned on alternative methods of policing, strengthening institutional oversight and closing trust deficits.

Your inputs should be sent no later than 12 May 2023. Supporting documents can be attached and indicate whether the information provided can be made available on the Mechanisms webpage.

Please send your submission to ohchr-emler@un.org.

The Secretariat of the United Nations International Independent Expert Mechanism mandated to advance racial justice and equality in the context of law enforcement seizes this opportunity to presents its compliments to all Permanent Missions accredited to the United Nations Office at Geneva.

UNITED NATIONS OFFICE OF THE
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

24 February 2023

وفيما يلي أبرز مظاهر أداء الوزارة في هذا المجال موزعة على الأصعدة التالية :

⇐ على الصعيد الأمني :

- يمكن استقراء هذه المسألة في عمل وزارة الداخلية من خلال كفالة مبدأ المساواة وعدم التمييز في إعمال حق الأفراد كافة (**مواطنين ومقيمين**) في الأمن وذلك من خلال قيام أجهزة الوزارة المعنية بحفظ أمن الأفراد والجماعات وحمايتهم في أشخاصهم وأنفسهم وأعراضهم وصيانة حرماتهم وذلك بصرف النظر عن **اختلاف أعراقهم وأديانهم وجنسياتهم وثقافاتهم** ، وذلك وفق الاختصاصات الأصيلة لقوة الشرطة في المحافظة على الأمن العام والنظام العام ، والآداب العامة وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات، ومكافحة الجريمة وحماية ساحة القانون .
- ولا شك فإن هذا الإطار الشامل للعمل الأمني إنما يتسع ليشمل كفالة أمن الأشخاص المقيمين في صيانة وجه آخر لحرماتهم ، ذلك المستمد من تأمين احترام ذاتيتهم الثقافية والدينية وحرية ممارسة شعائرهم في الحدود التي لا تؤثر على متطلبات النظام العام ، والعمل على حمايتها من أشكال العنف والاعتداء لدواع دينية أو ثقافية بوصفها جرائم معاقب عليها في قانون العقوبات على نحو ما سبق بيانه .
- ومن جهة أخرى فإن أعضاء قوة الشرطة بوصفهم موظفين مكلفين بإنفاذ القانون ، حين يقومون بإجراءات التحري والاستدلال لضبط وكشف الجرائم المرتكبة ، لا يتعاملون مع الأشخاص المتهمين إلا قدر صلة الأمر بظروف وملابسات هذه الجرائم ، ومرجعيتهم في ذلك (**مبادئ الدستور ، والقوانين النافذة ، وأخلاقيات المهنة الشرطية، ومساواة الجميع أمام القانون ، ودون أي تمييز على أساس اللون أو العنصر أو الدين أو الثقافة مما يحمل على معنى الكراهية وازدراء الآخر**) .
- لم يرد في تقارير الرصد الوطنية أو الإقليمية أو الدولية **أي شكل من أشكال العنف أو القمع ضد المقيمين لدواع عنصرية مما يقع في نطاق مسؤوليات السلطات الأمنية** ، كما لم ترصد هذه التقارير خروقات أو جرائم ارتكبها أفراد أو جماعات مما يندرج في نطاق جرائم الكراهية ، الأمر الذي يفسر حصول دولة قطر على مراتب متقدمة في مؤشر السلام العالمي ضمن قائمة دول الشرق الأوسط ، ومن بين المعايير المُعتمدة لهذا المؤشر (**انخفاض معدلات الجريمة ، وجودة خدمات الصحة والتعليم ، ومُستوى التوترات والصراعات الاجتماعية**) وبذلك تقدم قطر نموذجاً متقدماً لمجتمع مُتعدد الثقافات يسوده السلم الأهلي .

⇐ على الصعيد التوعوي :

- تُعد مسألة نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط الأمنية القطرية أحد الاتجاهات الجوهرية في عمل إدارة حقوق الإنسان ، وذلك بقصد أن يكون أداء أعضاء قوة الشرطة قائماً على المشروعية واحترام حقوق الإنسان واضعة نصب العين ، اعتباراً مهماً في هذا السياق ويتمثل بكون أعضاء قوة الشرطة المكلفين بإنفاذ القانون ، إنما يؤدون مهامهم في بيئة مجتمعية متعددة الأعراق والثقافات والأديان ، ولذا فقد شغلت المسائل التالية حيزاً مهماً في سياسات التوعية بثقافة حقوق الإنسان في مجالات عمل وزارة الداخلية :

- **مساواة الجمهور المتعامل مع أجهزة الوزارة (مواطنين ومقيمين) أمام القانون في إطار مهامها (الأمنية ، الخدمية والإجرائية والاجتماعية) وعدم التمييز بينهم في المعاملة على أي اعتبار وسواء تعلق بالعرق ، أو اللغة ، أو الدين ، أو الثقافة ، أو أي اعتبار آخر .**
- **التبصير بقيم التسامح وقبول الآخر برغم الاختلاف معه في أي اعتبارات آنفة الذكر مما يساهم في إرساء بيئة مجتمعية آمنة طاردة لبذور التعصب والكراهية .**

- **بشأن الإجابة عن السؤال رقم (٤) : الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة بشأن الأساليب البديلة للشرطة وتعزيز الرقابة المؤسسية وسد أوجه القصور في الثقة :**

يمكن استقراء هذه المسألة في اتجاهات عمل إدارة الشرطة المجتمعية بوزارة الداخلية، والتي تعمل على ما يلي :

⇐ **أولا / بخصوص الممارسات الجيدة والأساليب البديلة :**

- من الممارسات الجيدة للشرطة تذليل الخدمات الأمنية وتقديمها بصورة ذاتية مما يرفع الحرج عن طالب الخدمة من التنقل للإدارة الأمنية أو الخدمية ، وذلك من خلال الوسائل التقنية كخدمات مطراش .
- اعتماد العمل الشرطي على الأسلوب الوقائي بدلا من اللجوء للمحاكم وكل جهات إنفاذ القانون وذلك من خلال :
- الوقاية من الجريمة وتثبيت القيم الإيجابية بالمجتمع ومحاربة العادات الضارة والخاطئة وذلك عن طريق (المحاضرات ، الورش ، الندوات) والتي يقوم بها قسم التوعية والتثقيف بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- اعتماد العمل الشرطي على التصدي المبكر للقضايا والمشاكل الاجتماعية وحلها بالأساليب الودية والوفاق الاجتماعي وتكون بسرية تامة من خلال الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالإدارة .

⇐ **ثانيا / بشأن التحديات :**

- تمكين مختلف فئات المجتمع من المشاركة عن طرق أصدقاء الشرطة المجتمعية وذلك بالعمل التطوعي ورفع الحس الأمني لديهم على نطاق واسع .
- تعزيز العلاقة مع المجتمع من خلال المشاركة معهم وبالتنسيق مع المراكز المجتمعية في مختلف أنحاء الدولة سواءً كانت حكومية أو شبه حكومية .

⇐ **ثالثا / تعزيز الرقابة المؤسسية :**

- تتشارك العديد من الجهات المعنية بدور الرقابة المؤسسية حيث تمثل إدارة التخطيط والجودة في الرقابة على تنفيذ استراتيجية وزارة الداخلية كما تعنى إدارة الرقابة بوزارة الداخلية بدورها بتقويم سلوك الموظفين للحد من التجاوزات وتمثل الرصد الإعلامي بإدارة العلاقات العامة برصد الشكاوى الواردة من الجمهور والتعامل معها بشكل مباشر كما تقوم إدارة الشرطة المجتمعية بدورها في الرقابة من خلال علاقتها مع المجتمع عبر تقرير الرصد المجتمعي ورفع الشكاوى والملاحظات للجهات المعنية بالدولة .

⇐ **رابعا / بالنسبة لسد أوجه القصور في الثقة :**

- وتتمثل في التعاون مع مؤسسات المجتمع لرفع الحس الأمني لديهم وتعريفهم بخدمات الشرطة المجتمعية واختصاصاتها لأن دورها بوجب التكامل معهم وذلك لبناء الثقة مع المجتمع وتبني نظرية الامن الشامل والحس الأمني والتعاون مع مجال المناطق لرفع الحرس الأمني وتعميم الثقافة الأمنية في المجتمع .